

مقدمة: (3 ن)

تقديم الموضوع حول نظريات التكامل والاندماج الدولي وخلفية عامة عن الوظيفية والوظيفية الجديدة وارتباطهما بنظريات التكامل والاندماج الدولي وصولاً إلى طرح السؤال النقاشي حول المنظورين بالتركيز على كيفية اتفاهما واختلافهما في عدة جوانب متعلقة بتصوراهما لتحقيق التكامل بين الدول والمنظمات وفواعل الأخرى وطبيعة العلاقات فيما بينهما (الطرح ينبغي أن يحترم انسيابية الأفكار من العام إلى الخاص، وطرح سؤال للمناقشة يراعى فيه الدقة وسلامة الصياغة)، ثم الإشارة إلى العناصر التي سيتناولها التحليل والمناقشة قبل البدء في عرض التحليل والمناقشة)، تتضمن عناصر التحليل الجانب التعريفي والمفاهيمي، تحليل الطرح الوظيفي، وتحليل الطرح الوظيفي الجديد مع أمثلة، ومناقشة أوجه التشابه والاختلاف بينهما، النقد، والخاتمة.

عرض التحليل والمناقشة: (15 ن)

مضمون التحليل والمناقشة يكون انطلاقاً بالمفاهيم والتعريف بكل منظور ثم التحليل والمناقشة باستخدام التحليل المقارن بين منظور الوظيفية ومنظور الوظيفية الجديدة في مجال التكامل والاندماج الدولي، بأسلوب كتابة علمي يركز على المصطلحات العلمية والتسلسل المنطقي للأفكار

(الوظيفية تتضمن: ديفيد ميتزاني، رنست هاس، العلاقات الوظيفية، شعار الشكل يتبع الوظيفة، استخدام الوسائل العقلانية والمنطقية، الترابط والاعتماد المتبادل، التعاون، الاستقرار، المصالح الاقتصادية المشتركة، كسر علاقة السلطة بالوحدة الترابية وبالتالي تراجع دور الدولة ومفهوم السيادة وبدلاً من ذلك إحلال علاقة السلطة بنشاط أو وظيفة معينة، تتخطى الإقليمية إلى الكونية دون أن يعني ذلك ضرورة للانصهار السياسي، وهي بذلك تعرض الاندماج الإقليمي الذي يؤدي حسب ميتزاني إلى تحول الصراعات من مستوى الدول إلى مستوى التجمعات الإقليمية، تعرض المدرسة الدستورية (الفدرالية والكونفدرالية) ولا تؤمن أن السلم يمكن أن يتحقق فوقياً ومن خلال الاتفاقيات بل بالعكس، فهو يتحقق من خلال التعاطي مع الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومطالب الناس، إعطاء الخواء والفنيين سلطة القرار وتنفيذ السياسات في مجالات السياسة الدنيا (المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية والثقافية...). الوظيفية الجديدة تتضمن: الإشارة إلى أن طرح الوظيفية الجديدة هي تطوير للتصور الوظيفي وليس قطيعة معه، روادها رنست هاس كمنظر وروبرت شومان وجان مونييه كمطبقين لمنظور الوظيفية الجديدة، طرحت تجاوزه تعاون الدول في المصالح المشتركة إلى تعظيم دور المنظمات الفوق قومية في الاندماج أي التركيز على أهمية دور الفواعل غير الدولة في تشكيل الكيانات الأكبر، التركيز على الاندماج الإقليمي على عكس الوظيفية التي ركزت على الاندماج الكوني، تتفق مع الوظيفية في الانطلاق في التكامل من السياسة الدنيا غير أنها تختلف معها في أن ذلك لا يمكن تحقيقه بمعزل عن القيادات السياسية كون الدول هي المؤثر المباشر والفعال للتكامل، طورت مفهوم الانتشار الذي يعزز التكامل من ميدان إلى آخر بشكل تدريجي من خلال تعاضل دور المنظمات الإقليمية. تؤمن بأنه لا بد من تسييس عملية التكامل لتحقيق انصهار بنيوي للدول لتشكل دولة إقليمية واحدة، تشدد الوظيفية الجديدة على دور النقابات وجماعات المصالح في عملية التكامل والاندماج، ولا تفصل الوظيفية بين شؤون السياسة والاقتصاد على عكس الوظيفية. الأمثلة يمكن الاستدلال ب: الجماعة الأوروبية

للفحم والصلب، (ECSC) الاتحاد الاوروبي (EU) و آسيان (ASEAN) نافتا سابقا... (NAFTA= USMCA) وغيرها
النقد: الوظيفية مفرطة في الاستناد إلى المتغير الاقتصادي، مفرطة في المثالية وتجاهل العلاقات الصراعية، غير
واضحة في كيفية تنفيذ تنازل السلطة العليا عن قيادتها للسلطة الدنيا. أما الوظيفية الجديدة فنظرتها تساهم في
إضعاف الديمقراطية بنقل السلطة الى المنظمات فوق القومية وبالتالي إبعاد المواطنين عن صنع القرار، تآكل
السيادة الوطنية، الاعتماد على ضغط جماعات المصالح على السياسن في اتجاه تحقيق مصالحهم الاقليمية
نتائجها ليست آية. وتجاهل المنظوران الفروقات النفسية والاجتماعية بين المجتمعات كالقومية والدين
واللغة والوطنية في استقطاب الولاءات في المسار السلوكي وبالتالي تأثيرها في العلاقات السياسية داخل الكيان الأكبر
المراد تحقيقه.

خاتمة: (2ن)

يمكن تأجيل عنصر النقد الى الخاتمة كما تحتوي الخاتمة على الرأي العلمي للطالب بعد مناقشته للمنظورين مع
تاكيد مساهمة كلا المنظورين في فهمنا لعمليات الاندماج والتكامل الدولي أن التطوير الذي أضافته الوظيفية
الجديدة يعد تراكما معرفيا كما يتم إبراز فكرة استناد كل من الوظيفية والوظيفية الجديدة على إعطاء اولوية
للقيم المنفعية على حساب القيم الرمزية للمجتمعات كعوامل لتحفيز السلوك السياسية داخل الدولة أو في
علاقات الدولة مع محيطها الخارجي. ويمكن في الأخير طرح تساؤل مستقبلي مبني على نتائج التحليل والمناقشه.